بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

كلمة السيد وزير العدل

في أشغال المنتدى الثاني للمحامين المغاربة بالخارج

المنظم من طرف الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون الدولي

المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

يومي 24 و25 نونبر 2017 بأكادير

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المحترم ؛

السيد والي جهة سوس ماسة المحترم ؛

السيد رئيس الجهة المحترم ؛

السادة المسؤولون القضائيون المحترمون ؛

السادة النقباء المحترمون ؛

السيدات والسادة المحامون المحترمون.

حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن أشارككم اليوم أشغال المنتدى الثاني للمحامين المغاربة المقيمين بالخارج، الذي تنظمه الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بشراكةٍ مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب، من أجل بحث آليات وسبل تعزيز الحضور

الدولي للمحامين المغاربة، وجعله في خدمة المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج و في خدمة نصرة القضايا الوطنية العادلة.

وهي مناسبة للتذكير، بالمسؤولية الملقاة على عاتق السادة المحامين في الدفع بمسلسل التنمية المجتمعية، وبناء دولة مرتكزة على أسس احترام مبادئ القانون والعدالة واحترام حقوق الانسان المتعارف عليها دولياً، والتي أسهمت أيضا في تمكين المغرب من اكتساب الاحترام والتأييد الدوليين.

وهي مناسبة أيضًا، نجدِّد من خلالها الاعتزاز بالدور الفعال للمحامين المغاربة وخاصة المقيمين بالخارج، في التعريف بالتقدم الكبير للبلاد في كل الميادين، وذلك بفضل حضورهم النشيط في مختلف المحافل والمنظمات الدولية المتصلة بالشأن المهني والحقوقي، وتقلِّدهم مسؤولية رئاستها، **كالاتحاد الدولي للمحامين والاتحاد الافريقي للمحامين واتحاد المحامين العرب.**

حضرات السيدات والسادة

تعيش بلادنا أوراشاً إصلاحية على كافة الأصعدة، وقد تعززت هذه الإصلاحات مع اعتلاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله للعرش، وجلالته يحمل مشروعاً طموحاً لبناء دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون. ودولة ينعم فيها المواطنون بالتقدم والازدهار والتنمية المستدامة.

وكلكم، حضرات السيدات والسادة المحامون المغاربة بالخارج، تلاحظون هذا التحول العميق في زيارتكم لبلدكم، والتطور الكبير الذي تشهده بلادنا على مستوى البنيات التحتية، وباقي الأوراش المفتوحة في مختلف ربوع المغرب.

وفي سنة 2011، عرف المغرب لحظة تاريخية ومفصلية في حياته السياسية، بعدما شهدت المنطقة العربية أحداث ما يسمى بالربيع العربي.

وقد انفرد المغرب في تعاطيه مع هذه الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة بخطاب تاريخي لجلالة الملك في 09 مارس 2011، حيث تبنَّى جلالته هذه المطالب، وسطَّرها كركائز للإصلاح الدستوري الذي عرفه دستور المغرب لسنة 2011، تُحترم فيه كل المعايير الدولية المرتبطة بالحقوق والحريات ودولة الحق والقانون والمؤسسات.

ولعلَّ من أهم مستجدات هذا الدستور، الرقي بالقضاء إلى سلطة دستورية موازية للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

ولأجرأة هذا التوجه الجديد، عرف المغرب ومازال، إصلاحاً عميقاً وشاملاً لمنظومة العدالة، تُوِّج في مرحلته الأولى بالمصادقة على القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالنظام الأساسي

للقضاة. إضافةً إلى تنصيب جلالة الملك لأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية يوم 06 أبريل 2017، هذا التاريخ الذي يشكل لنا موعداً سيدخل تاريخ المملكة المغربية، وسنعمل على جعله مناسبة سنوية لتدارس ما حققناه، من خلال هذا الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، وكذلك لإعطاء إشعاع لهذا المنجز التاريخي لبلادنا.

ويسعدني أن أدعوكم – حضرات السيدات والسادة – لحضور فعاليات المؤتمر الدولي الأول الذي سينظَّم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك حفظه الله، في الفترة الممتدة من 02 إلى 06 أبريل 2018، والذي سنستدعي له العديد من وزراء العدل ورؤساء المجالس العليا للقضاء الأجانب ، حول موضوع استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة.

وفي مسار هذا الإصلاح اختار المغرب نموذجاً متقدماً على عدد من الأنظمة القضائية لدول إقامتكم، تم بموجبه استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية. وبذلك فالمغرب اليوم، يشهد استقلالاً تاماً للسلطة القضائية وللنيابة العامة عن باقي السلط.

وكمرحلة ثانية لهذا الإصلاح، باشرنا إصلاح القوانين الأساسية كالقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية وغيرها من القوانين. كما أنجزنا قانوناً تنظيمياً سيحدث ثورة حقوقية، ستمكن من تطهير القوانين المغربية وجعلها محترِمة للحقوق والحريات المنصوص عليها دستورياً ومتعارف عليها دولياً. يتعلق الأمر بقانون تنظيمي للدفع بعدم دستورية قانون.

ونحن اليوم، مقبلون بتنسيق تام وتشاور دائم مع شركائنا في منظومة العدالة لإصلاح قانون المهن وعلى رأسها مهنة المحاماة. ومن هنا أدعوكم – حضرات السادة المحامون المغاربة المقيمون بالخارج – للمساهمة في إصلاح قانون هذه المهنة النبيلة، مستلهمين التجارب الناجحة في دول إقامتكم.

أيها الحضور الكريم:

لقد ظلت مهنة المحاماة في الصفوف الأولى للمدافعين عن القضايا الإنسانية العادلة، وظل التاريخ يخلد أسماء العديد من المحامين المغاربة والأجانب الذين كرسوا حياتهم في المساهمة في استتباب السلم ومقاومة وتخليص البلاد من ظلم الاستعمار ونصرة القضايا الوطنية العادلة.

واليوم، وبفعل التطور السريع الذي يشهده العالم في مختلف المجالات، في ظل انتشار العولمة وتعدد الأزمات الاقتصادية، فقد برزت على السطح عدة قضايا وإشكالات مجتمعية، أصبحت تؤرق كل الدول والحكومات، من بينها قضايا المهاجرين.

لذا، أصبح من الضروري على المحامين المغاربة، تعزيز حضورهم إلى جانب إخوانهم المغاربة في مختلف ربوع العالم، وتوحيد جهودهم من أجل حماية مصالحهم وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم، ومساعدتهم على الاندماج في دول الاستقبال.

فبفضل معرفتهم بالقوانين المطبقة ببلدان المهجر، واحتكاكهم بمختلف المساطر القضائية والإدارية، استطاع المحامون المغاربة بدول المهجر أن يكتسبوا دراية واسعة لمختلف المفارقات التي يطرحها تطبيق تلك القوانين بدول الاستقبال والأخرى المطبقة بالمغرب، خاصة في مجال قانون الأسرة، وكذا الإشكالات المتعلقة بقضايا المهاجرين.

وإذ نسجل بكل اعتزاز، إحداث شبكة المحامين المغاربة المقيمين بالخارج، بمناسبة أشغال الدورة الأولى لهذا المنتدى، فإننا ندعوا كافة المحامين المغاربة بالداخل والخارج، إلى توحيد جهودهم وتقوية حضورهم إلى جانب

إخوانهم المغاربة المقيمين بالخارج في احترام للاتفاقيات الخاصة بالتعاون القضائي التي تربط بين المغرب وبعض الدول، وفي انسجام مع التوجيهات الملكية السامية بإيلاء العناية اللازمة لأفراد الجالية المغربية بدول المهجر، نظرا لتشبتهم بوطنيتهم ومساهمتهم في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ونستحضر بهذا الصدد، الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد سنة 2015 الذي قال فيه: " **لذلك، ما فتئنا نعبر لهم عن اعتزازنا بحبهم لوطنهم، وحرصنا على حماية مصالحهم.**

ولتعزيز مشاركة مغاربة الخارج في الحياة الوطنية، ندعو لتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيآت الحكامة والديمقراطية التشاركية.

كما نجدد الدعوة لبلورة استراتيجية مندمجة تقوم على التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة بقضايا الهجرة، وجعلها أكثر نجاعة في خدمة مصالح مغاربة الخارج".

حضرات السيدات والسادة

نظرا إلى النتائج القيمة المرجوة من إحداث هذه الشبكة، والدور الهام المنوط بالمحامين المغاربة، فإن مسؤوليتهم في تحسين ظروف عيش الفئات الهشة من المهاجرين المغاربة بالخارج لا تقل شأنا عن مسؤولية الدولة، فهم بمثابة سفراء لدى دول المهجر، لا يقتصر دورهم على رعاية مصالح المواطنين المغاربة وإرشادهم إلى سبل الحفاظ عليها فقط، ولكن يساهمون كقوة اقتراحية في ملاءمة قوانين بلدان الاستقبال مع المواثيق والاتفاقيات الثنائية التي تحمي المهاجرين وأسرهم.

لقد كان المحامون، ولايزالون دائما في مواقع الواجهة، ويحضون بمكانة متميزة في مختلف الأنشطة، لما يتحلون به من جرأة أدبية وشجاعة فكرية مسؤولة في التعبير، ومن قوة في الاقناع، ويقفون ضد كل الممارسات التي تحيد عن الشرعية وتخرج عن القانون، فرصيدهم المعرفي وتكوينهم الحقوقي يؤهلهم لتعبئة المواطنين، ويكسبهم الثقة والمصداقية، التي تؤخذ عبر طريق شاق من الالتزام والمعاناة.

فتحسين عطاءاتهم، لمواجهة القضايا الحقوقية التي قد تطرح أمامهم في ظل عالم متحول، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تخصص مكاتب

المحامين في مثل هذا النوع من القضايا وذلك لما يضمنه من فعالية في الأداء، سواء في علاقتهم مع المواطنين أو مع الجهاز القضائي.

وبمناسبة هذا المنتدى الهام، نتمنى – حضرات السيدات والسادة– أن تخرج أشغالكم بنتائج واقتراحات هامة، من شأنها الارتقاء بمؤسسة الدفاع لتبقى على الدوام ملجأً لنصرة الحق في مختلف ربوع العالم.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته